الخلاف الكلامي بين السيد عبدالرحيم المولوي ومعاصريه

حقيقة الإيمان عند المولوي والسيد حسن الجوري أنموذجا

هادي محمد حسن رضوان

قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة كردستان، سنندج

تاريخ النشر:22/6/2025 **تاريخ قبول الدراسة:12 /10/ 2024**

الملخص

يعتبر السيد عبد الرحيم المولوي إلى جانب كونه شاعرا غير منازع، من العلماء المبرزين في عصره، فإنّه كان فاضلا متبحرا في العلوم الإسلامية ولاسيما في علم الكلام والعقائد. ومنظوماته الكلامية الشهيرة باللغات الثلاث العربية والفارسية والكردية خير شاهد على ذلك. وكانت للمولوي منزلة رفيعة في علم الكلام عند معاصريه من العلماء والمدرسين المشهورين، منهم العلامة السيد حسن الجوري صاحب الرسالة الكلامية التي كانت تعدّ من أهم المؤلّفات الكلامية في ذلك العصر. ويدلّ على تلك المنزلة ما ينقل عن المولوي وعن معاصريه من النقد وتضارب الآراء والخلافات الكلامية، ومنها ما أثبته لنا السيد حسن الجوري في كتابه في البحث عن حقيقة الإيمان أهو من قبيل العلم الإذعاني أم هو فعل من أفعال النفس؟ وفي ذلك المقام ينقل عن المولوي أبياتا من منظومته الكردية مسمّيا إياه بالفاضل تعظيما لمكانته وإعلاء من شأنه، ثم بعد ذلك ينقد رأي المولوي ويبدي بما يراه حسنا مقبولا، مستندا فيما ألهمه ربّه إلى ما صرّح به القدماء من المتكلمين في هذه المسألة. والكاتب في هذا المقال يبحث عن اختلاف النظر بين المولوي والسيد حسن الجوري في حقيقة الإيمان ويسلط الضوء على ما أتى به المولوي في منظوماته الكلامية في مبحث الإيمان وعلى ما نقله الجوري في الرسالة الكلامية ونقده رأيه في تلك المسألة.

الكلمات الدليلية: السيد عبد الرحيم المولوي، السيد حسن الجوري، الإيمان، الإذعان، فعل النفس.

1 ـ مقدمة

البحث عن حقيقة الإيمان يعد من أهم المسائل الخلافية بين المتكلمين ولا عجب من ذلك، فإن قضية الإيمان هي التي جاءت من أجلها الرسالات السماوية وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تدور حول هذه القضية التي هي مبنى كل عمل وقول ولهذا عني علماء الكلام بتعريف الإيمان واختلفوا فيه اختلافا كثيرا، حتى إذا وصلنا عصر السيد حسن الجوري والسيد عبد الرحيم المولوي نرى أنّ لهما أيضا جهودا عميقة في الكشف عن حقيقة هذا الأمر، فها هو المولوي يبحث عن حقيقة الإيمان في منظوماته الكلامية بالتفصيل ويلخص آراء أهل الملة الإسلامية في هذه المسألة وبعد ذلك يأتي بما يرتضيه فيها من خلال أبيات جميلة عليها مسحة من اللطائف المعنوية والجمال الأدبي إلى جانب الدقة العميقة في البحث عن أصعب القضايا الكلامية والحكمية. وهذا معاصره العالم الجليل المتبحر في علم الكلام، السيد حسن الجوري، الذي ألف رسالة كلامية لم يكتب مثلها في عصره وفي الواقع هذه الرسالة هي أصدق شاهد على بعد غور علماءنا في مختلف المجالات العلمية ومنها علم الكلام. وهذه الرسالة وإن ألفها صاحبها للبحث عن مسألة كلام الله التي اشتهرت في برهة زمنية بقضية المحنة، وهي في ذاتها من أصعب وأغور المباحث الكلامية، ولكنه بحث في مناسبات عديدة عن مسائل أخرى منها هذه المسألة التي نحن فيها. ومن عجيب الأمر أنّ المؤلف ينقل في هذه الرسالة وفي موضع الحديث عن حقيقة الإيمان، أبياتا من منظومة العقيدة المرضية باللغة الكردية للفاضل المولوي وهو يلقب صاحب الأبيات بهذا اللقب، أي الفاضل، ولايخفى أنّ هذا التلقيب وذلك النقل لا يدلان إلا على شرف مكانة المولوي في علم الكلام، ويتضح الأمر إذا تأملنا في أنّ هذه الرسالة مكتوبة بلغة عربية رصينة لم ينقل فيها الجوري من الكتب غير العربية، واللغة العربية كانت اللغة السائدة والرسمية للكتابات العلمية في عصر المؤلف، ولكن لم تمنع هذه الرسمية مؤلفنا من أن يباهي بلغتة وينقل أبياتا كردية يتحدث من خلالها عن قضية صعبة من القضايا العلمية.

وفي هذا المقال، بعد الحديث عن حقيقة الإيمان عند العلماء المتكلمين بالاختصار، نأتي برأي المولوي حول هذه القضية في منظوماته الكلامية، وبعد ذلك نتحدث عما الرتضاه السيد حسن الجوري في هذا المقام ونشير إلى ما نقله عن المولوي.

والبحث يتّبع المِنهج الوصفي- التحليلي ويسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:

الف – ما هو رأي السيد عبد الرحيم المولوي حول حقيقة الإيمان؟

ب – ما هو رأي السيد حسن الجوري في حقيقة الإيمان؟

ج – ما هي وجوه الامتياز بين رأيي هذين العالمين في قضية الإيمان؟

2 ـ حقيقة الإيمان عند المتكلمين

اختلف علماء الكلام وأصحاب المذاهب في بيان حقيقة الإيمان وماهيته، فهناك أقول كثيرة نجدها في أمهات المصادر الكلامية والتفسيرية، منها كتاب المواقف للعلامة عضد الدين الإيجي وشرحه للمتكلم الشهير السيد الشريف الجرجاني، ففي المقصد الأول من كتاب شرح المواقف نجد البحث عن حقيقة الإيمان وبيان المعنى اللغوي والاصطلاحي للإيمان وأنّ فيه أبعادا أخرى اقتضاها المعنى الديني واستقصى الكتاب كلّ الآراء والتصورات الموجودة حول هذه القضية(ينظر: أحمد، 2013: ص12).

اما إمام العقليين الأشاعرة، الإمام فخر الدين الرازي، فقد تناول هذاالموضوع وحكى في تفسيره الكبير المذاهب المختلفة في الإيمان بطريق آخر وقسمها إلى أربع فرق كالآتي:

الفرقة الأولى: مذهبها أن الإيمان اسم لأفعال القلوب والجوارح والإقرار باللسان وينسب إلى المعتزلة والخوارج والزيدية وأهل الحديث، وعند الخوارج يشمل الإيمان طاعة الله في جميع ما أمر الله به من الأفعال والتروك صغيرا وكبيرا وترك خصلة من هذه الخصال كفر. أما المعتزلة فقد اختلفوا فيما بينهم في الإيمان المطلق غير المعدّى بالباء، فالإيمان عبارة عن فعل كلّ الطاعات، سواء كانت واجبة أو مندوبة أو من باب الأقوال والأفعال أو الاعتقادات، عند واصل بن عطاء وأبي الهذيل والقاضي عبد الجبار بن أحمد، وهو عبارة عن فعل الواجبات دون النوافل عند أبي علي وأبي هاشم، وهو عبارة عن اجتناب كلّ ما جاء فيه الوعيد عند النّظام.

الفرقة الثانية: مذهبها أنّ الإيمان بالقلب واللسان معا وهو قول أبي حنيفة وعامة الفقهاء، ولكن اختلفوا في حقيقة المعرفة، فمنهم من فسّرها بالاعتقاد الجازم مطلقا، وفسّرها آخرون بالعلم الصادر عن استدلال، وعند الصوفية الإيمان إقرار باللسان وإخلاص بالقلب.

الفرقة الثالثة: مذهبها أنّ الإيمان عبارة عن فعل القلب فقط، وهو قول جهم بن صفوان.

الفرقة الرابعة: مذهبها أنّ الإيمان هو مجرد الإقرار باللسان وهو قول الكرامية، أما غيلان بن مسلم الدمشقي فيجعل المعرفة شرطا له(الرازي،1992: ص 270-271).

ثم يقول الفخر الرازي مبيّنا مذهبه في حقيقة الإيمان: والذي نذهب إليه أنّ الإيمان عبارة عن التصديق بالقلب ونفتقر هاهنا إلى شرح ماهية التصديق بالقلب فنقول: أنّ من قال: العالم محدث، فليس مدلول هذه الألفاظ كون العالم موصوفا بالحدوث، بل مدلولها حكم ذلك القائل بكون العالم حادثا، والحكم بثبوت الحدوث للعالم مغاير لثبوت الحدوث للعالم، فهذا الحكم الذهني بالثبوت أو بالانتفاء أمر يعبّر عنه في كل لغة بلفظ خاص واختلاف الصيغ والعبارات مع كون الحكم الذهني أمرا واحدا يدلّ على أنّ الحكم الذهني أمر مغاير لهذه الصيغ والعبارات، ولأنّ هذه الصيغ دالّة على ذلك الحكم والدالّ غير المدلول. ثم نقول: هذا الحكم الذهني غير العلم، لأنّ الجاهل بالشيء قد يحكم به، فعلمنا أنّ هذا الحكم الذهني مغاير للعلم، فالمراد من التصديق بالقلب هو هذا الحكم الذهني(نفس المصدر:ص 271).

ولا بدّ هاهنا من أن نشير إلى المعنى اللغوي للإيمان ليتضح الأمر أكثر؛ يقول الزمخشري في أساس البلاغة: (وما أنت بمؤمن لنا)، أي: بمصدّق، وما أومن بشيء مما يقول، أي: أصدّق وأثق(الزمخشري،200: ص22)، ويقول في كشافه: والإيمان إفعال من الأمن، يقال: آمنته وآمنته غيري، ثم يقال: آمنه إذا صدّقه، وحقيقته آمنه التكذيب والمخالفة(الزمخشري، د.ت، ج1:ص38).

ويقول الراغب الأصفهاني: وتارة يستعمل على سبيل المدح ويراد به إذعان النفس للحق على سبيل التصديق، وذلك باجتماع ثلاثة أشياء، تحقيق بالقلب وإقرار باللسان وعمل بحسب ذلك بالجوارح(الراغب الأصفهاني،1437: 91).

فالتصديق من معاني الإيمان اللغوية وكثيرا ما ينتقل من ذلك المعنى إلى المعنى الشرعي للكلمة كما هو واضح في كلام الزمخشري والراغب، ثم إنّ التصديق من أقسام العلم عند المنطقيين، ولذلك نرى بعضا من المفسرين يبحث عن مصطلح الإيمان على ضوء المعنى اللغوي والمنطقي والشرعي للكلمة، يقول الآلوسي: "وحاصل ذلك منع حصول التصديق للمعاند، فإنّه ضد الإنكار وإنما الحاصل له المعرفة التي هي ضدّ النكارة والجهالة، وقد اتفقوا على أنّ تلك المعرفة خارجة عن المعنى اللغوي وهو المعتبر في الإيمان، ثم اختلفوا في أنّها هل هي داخلة في التصور أم في التصديق المنطقي؟ فالعلّامة الثاني-أي التفتازاني_ على الأول وأنّه يجوز أن تكون الصورة الحاصلة من النسبة التامة الخبرية تصورا وأنّ التصديق المنطقي بعينه التصديق اللغوي ولذا فسّره رئيسهم في الكتب الفارسية بـ(كرويدن)، وفي العربية بما يخالف التكذيب والإنكار، وهذا بعينه المعنى اللغوي ويؤيده ما أورده السيد السند في حاشية شرح التلخيص أن المنطقي إنّما يبين ما هو في العرف واللغة، إلا أنّه يرد أنّ المعنى المعبر عنه بـ(كرويدن) أمر قطعي وقد نصّ عليه العلّامة في المقاصد، ولذا يكفي في باب الإيمان التصديق البالغ حد الجزم والإذعان، مع التصديق المنطقي يعم الظنّي بالاتفاق، فإنّهم يقسّمون العلم بالمعنى الأعم تقسيما حاصرا إلى التصور والتصديق توسلا به إلى بيان الحاجة إلى المنطق بجميع أجزائه التي منها القياس الجدلي المتألف من المشهورات والمسلمات، ومنها القياس الخطابي المتألف من المقبولات والمظنونات والشعري المتألف من المخيّلات، فلو لم يكن التصديق المنطقي عامّا لم يثبت الاحتياج إلى هذه الأجزاء وهو ظاهر، وصدر الشريعة على الأخير، فإنّ الصورة الحاصلة من النسبة التامة الخبرية تصديق قطعا، فإن كان حاصلا بالقصد والاختيار بحيث يستلزم الإذعان والقبول فهو تصديق لغوي، وإن لم يكن كذلك كمن وقع بصره على شيء فعلم أنه جدار مثلا فهو معرفة يقينية وليس بتصديق لغوي، بالتصديق اللغوي عنده أخص من المنطقي"(الآلوسي،1985،ج1:ص111).

فعلى ما أتى به الآلوسي، التصديق اللغوي والمنطقي والشرعي –وهو الإيمان- شيء واحد عند بعض، وهو من أقسام العلم ويحتاج إلى الإذعان والتسليم والرضا، هذا ما صرّح به التفتازاني في شرح العقائد النسفية حيث ينقل رأي ذلك البعض ويقول: "وليس حقيقة التصديق أن يقع في القلب نسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر من غير إذعان وقبول، بل هو إذعان وقبول لذلك بحيث يقع عليه اسم التسليم على ما صرّح به الإمام الغزالي رحمه الله، وبالجملة هو المعنى الذي يعبّر عنه بالفارسية بـ(كرويدن)، وهو معنى التصديق المقابل للتصور حيث يقال في أوائل علم الميزان: العلم إما تصور وإما تصديق، صرّح بذلك رئيسهم ابن سينا"(التفتازاني،1393: 504-506).

ثم يقول التفتازاني ناقدا ذلك الرأي: "وهذا ما ذكره بعض المحققين من أن التصديق هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر، حتى لو وقع ذلك في القلب من غير اختيارك لم يكن تصديقا وإن كان معرفة، وهذا مشكل؛ لأنّ التصديق من أقسام العلم وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، لأنّا إذا تصورنا النسبة بين شيئين وشككنا في أنّها بالإثبات أو بالنفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها، فالذي يحصل لنا هو الإذعان والقبول لتلك النسبة وهو معنى التصديق والحكم والإثبات والإيقاع؛ نعم تحصيل تلك الكيفية يكون بالاختيار في مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا الاعتبار يقع التكليف بالإيمان وكأنّ هذا هو المراد بكونه كسبيا واختياريا ولا تكفي المعرفة لأنّها قد تكون بدون ذلك"(نفس المصدر:526-527).

فالإيمان عند التفتازاني على ما يستنبط من كلامه في شرح العقائد، المعرفة اليقينية الحاصلة بمباشرة أسبابها والمعرفة أعم من ذلك. وهذا مخالف لما نقله الآلوسي عنه مستشهدا عليه بنقد الشريف الجرجاني على ذلك المقال، وأظن أنّ كلام التفتازاني في شرح المقاصد، هذا الكلام الذي نقله عنه الآلوسي هو نقل أيضا من بعض المحققين. والإذعان المذكور في كلام التفتازاني هو الإذعان العلمي لا الفعلي، أي ذلك الإذعان الذي يذكره المنطقيون في تعاريفهم، يقول الكلنبوي: "إنّ

العلم وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل إن كان إدراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان فتصديق وإلا فتصور"(الكلنبوي، 1341: ص12). وكتب العلّامة البينجويني على قول الكلنبوي (على سبيل): "أي على سبيل كونه إذعانا علميا كما يعلم من كلام أوائل القضايا وهو إدراك تلك النسبة من حيث مطابقتها للواقع، وأما الإذعان الفعلي فيعبّر عنه تارة بتسليم القلب ورضائه وقبوله لها وتارة بنسبة الصدق إلى الخبر أو المخبر وهذا احتراز عن إدراكها السابق عن الإذعان المجامع له المفارق عنه في صورة التخييل وأخويه"(الينجويني، 1341: ص12). فمن شروط انعقاد القضية ذلك الإذعان العلمي الذي من أقسامه الإذعان الجازم الثابت المطابق للواقع وهو الإيمان إذا تعلق بما جاء به نبينا صلّى الله عليه وسلم، يقول الكلنبوي: ولا تنعقد القضية ما لم يتعلق بهذه الأجزاء الثلاثة إدراكات أربعة، تصور المحكوم عليه بكنهه أو بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه، وتصور المحكوم به كذلك، وتصور النسبة التامة الخبرية كذلك، ثم الإذعان بها جازما أو غير جازم، ثابتا أو غير ثابت، مطابقا للواقع أو غير مطابق وهذا الإذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة(ينظر، الكلنبوي، 1341: 142-143).

ويشير البينجويني إلى ثلاثة مذاهب في التصديق حينما يقول: في جعل التصديق نفس الإذعان والإذعان من الإدراك اختيار مذهب الحكماء من وجهين، بساطة التصديق وكون الإذعان علما لا فعلا، وترك لمذهب الإمام من كون التصديق مركبا من الإذعان الفعلي والتصورات الثلاث وللمذهب المستحدث من كونه من التصورات وكون الإذعان شرطا لا شطرا. فالتصديق عند الحكماء بسيط ومن قبيل الإذعان العلمي وعند الإمام فخر الدين الرازي مركب فيه إذعان فعلي وفي مذهب مستحدث الإذعان شرط للتصديق وليس من اجزائه وهذا مأخوذ من مذهب الإمام وقريب منه(ينظر: البينجويني، 1341:ص 143-144).

ومن الجدير بالإشارة أنّ مذهب الرازي في التصديق ناظر إلى قضية الإيمان، بمعنى أنّ الإمام لاحظ الاختيار في الإيمان ومن ثم جعل الإذعان الفعلي جزءا من أجزاء التصديق هربا من التأويل والتكلف؛ قال المحقق عبد الحكيم السيالكوتي: "والتحقيق عندي أنّ القول بفعلية الحكم الذي ذهب إليه الإمام ومن تابعه، مبناه أمر معنوي وهو أنّ الإيمان مكلف به ومعناه التصديق بما جاء به النبيّ عليه الصلاة والسلام، والمكلّف به لا بدّ أن يكون فعلا اختياريا، فالتصديق لا بدّ أن يكون فعلا اختياريا، فقالوا: إنّ الحكم الذي هو شطر في التصديق –أعني إيقاع النسبة أو انتزاعها وهو أن تنسب باختيارك الصدق إلى الخبر أو المخبر وتسلّمه- فعل اختياري والتكليف باعتباره"(ينظر: القزلجي، 2019: ص56) .

وهناك مذهب آخر مغاير لما قاله الرازي، وهو امتياز الإيمان عن التصديق المنطقي، بمعنى أنّ تصديق الإيمان تصديق اختياري بخلاف التصديق المنطقي الذي هو خارج عن الاختيار؛ وقد تناول الفاضل الكلنبوي هذه المسألة بعمق وقال: "واعلم أنّه لما ورد في حق الكفار قوله تعالى: (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) وقوله تعالى: (يعرفونه كما يعرفون أبناءهم)، الدّالين على أنّهم بعد معرفتهم اليقينية لم يكونوا مؤمنين، احتاجوا إلى الفرق بين المعرفة والتصديق المعتبر في الإيمان، قال في شرح المقاصد فاقتصر بعضهم على أنّ ضدّ التصديق التكذيب والإنكار وضدّ المعرفة النكارة والجهالة، وإليه أشار الإمام الغزالي حيث فسّر التصديق بالتسليم، فإنه لا يكون مع الإنكار والاستكبار بخلاف المعرفة والعلم، وفصّل بعضهم زيادة تفصيل فقال: التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من إخبار المخبر وهو أمر كسبي يثبت باختيار المصدّق، ولهذا يؤمر به ويثاب عليه، بل يجعل رأس العبادات بخلاف المعرفة فإنّه ربما تحصل بلا كسب، كمن وقع بصره على جسم فحصل به معرفة أنّه جدار أو حجر، حققه بعض المتأخرين زيادة تحقيق فقال: المعتبر في الإيمان هو التصديق الاختياري وهذه نسبة الصدق إلى المتكلم وبهذا الاعتبار يمتاز عن التصديق المنطقي المقابل للتصور بأنّه قد يخلو عن الاختيار، كما إذا ادعى النبوة وأظهر المعجزة على يديه فوقع في القلب صدقه ضرورة من غير أن ينسب إليه اختيارا، فإنّه لا يقال في اللغة أنه صدّقه فلا يكون إيمانا شرعيا، كيف والتصديق مأمور به فيكون فعلا اختياريا زائدا على العلم، لكونه كيفية نفسانية أو انفعالا وهو حصول المعنى في القلب، والفعل ليس كذلك، بل هو إيقاع النسبة اختيارا الذي هو كلام النفس ويسمى عقد القلب"(ينظر: أحمد،2013: ص 15-16). ومهما يكن من أمر فإنّ عبارات القوم لا تخلو من ارتباك واضطراب وهذا من دلائل صعوبة المقام. فبعض المحققين –كما يقول الكلنبوي- متردد، يميل تارة إلى أنّ التصديق المعتبر في الإيمان نوع من التصديق المنطقي الذي هو أحد قسمي العلم لكونه مقيدا بالاختيار وكون التصديق المنطقي أعم لا فرق بينهما إلا بلزوم الاختيار وعدمه، وتارة إلى أنه ليس من جنس العلم أصلا لكونه فعلا اختياريا وكون العلم كيفا أو انفعالا.

3 - رأي المولوي في حقيقة الإيمان

يتحدث المولوي عن حقيقة الإيمان في منظومتيه بالتفصيل، ويبدو أنّه يسرد أولا أهم الآراء الموجودة في هذه القضية ثم يبدي بالمذهب الذي يرتضيه؛ يقول في منظومة الفضيلة:

يا أيها الناسُ اعبدوا ربّكمُ هو الذي خلقكم ربّكمُ

لتعبدوه ثم العباده شجرة مثمرة الإباده

من غير إيمان وما الإيمان تصديقنا القلبي والإذعان

بكل ما يعلم أن جاء بهِ ضرورةً نبيُّنا من ربّهِ

(المولوي، 1972: ص43)

فإلى هنا يشير إلى أنّ الإيمان هو التصديق والإذعان بكل ما يعلم أنّه جاء من النّبي صلّى الله عليه وسلّم، ثم يقول:

ليس من العلوم والعرفان إن تعرفوا (ما عرفوا) القرآنِ

والعلم من إلزام كلفة أبى بصدق حضرة النّبي المجتبى

وقيل من باب الكلام النفسي وظَهر قول الأشعري يمسي

كمثل ما يقوله لكنّهُ قال بجعل المعرفه شرطاً لهُ

(نفس المصدر: ص49-51)

ويقول العلّامة المدرس في شرح الأبيات على سبيل الشرح المزجي: "(وليس) ذلك التصديق والإذعان المفسر به الإيمان (من) جنس (العلوم والعرفان إن تعرفوا) جملة (ما عرفوا) وأشباهها مما يدلّ على ثبوت المعرفة والعلم بصدق النّبي صلّى الله عليه وسلّم لبعض الكفار في (القرآن)"(المدرس، 1972: ص50). ثم يأتي المدرس ببعض الآيات المناسبة لهذا المقام، منه ما أشار إليه المولوي هاهنا ومرّ في هذا المقال الحديث عنه و يستمر في الشرح ويقول: "ولذلك (قيل) إنّ ذلك التصديق (من باب الكلام النفسي)، لم يرد به المعنى المشهور، بل أراد به التأثير النفسي الذي يعبّر عنه بإيقاع النسبة اختيارا الذي هو كلام النفس وتأثيرها ويسمى عقد القلب، وعلى هذا أصرّ بعض العلماء المعتنين بتحقيق معنى الإيمان وجزم بأنّ التسليم الذي فسّر به الإمام حجة الإسلام الغزالي التصديقَ ليس من جنس العلم، بل أمر وراءه، ويؤيّده ما ذكره إمام الحرمين من أنّ التصديق على التحقيق كلام النفس، لكن لا يثبت إلا مع العلم وعليه ظاهر كلام الأشعري كما قال الناظم (وظهر) بالفتح الصُّلب ويكنّى به عن القوة وبالضم الوقت المعروف ويفيدها أيضا (قول الأشعري يمسي) أي يصير (كمثل ما يقوله) قائل القيل من أنّ التصديق كلام النفس وفعلها وتأثيرها (لكنّه) أي الأشعريَّ (قال بجعل المعرفة شرطا له) أي لذلك الكلام النفسي في كونه إيمانا. وحاصله أنّ التصديق فعل من أفعال النفس ولكنّه لا يكون إيمانا معتبرا إلا مع العلم والمعرفة بنسبةالصدق إلى حضرة النّبي المختار في ما جاء به من ربّه"(نفس المصدر: ص51).

وأشار المدرس أنّ ما مرّ ليس مقبولا عند المولوي؛ بل هذا ما نقله الناظم في ذلك الموضوع وما ارتضاه أنّه كيف نفساني كما يأتي في الجفنة التالية. يقول المولوي:

وهو كيفٌ عرضٌ نفساني ليس بالاختيار للإنسانِ

فكونهُ معلَّقَ الخطابِ بسبب التكليف بالأسباب

(المولوي، 1972: ص51).

وهذا هو الرأي المرجح عند العلامة التفتازاني وتحدثنا عنه في هذا المقال بالتفصيل، وفي شرح هذين البيتين يقول العلامة المدرس: "(وهو كيف عرض نفساني) أي ذلك التصديق عرض وكيف نفساني و(ليس) حاصلا (بالاختيار للإنسان) باعتبار نفسه كالضرب والكتابة، كما هو شأن الكيفيات النفسانية، ولكنّه اختياري باعتبار تحصيله، فليس ذلك فعلا ولا انفعالا ولا إضافة بل ولا غير الكيفيات النفسانية، لعدم مناسبتها للإيمان، فهو إذاً كيف نفساني وعلم تصديقي ينقسم إليه وإلى التصور مطلق العلم. وإذا علمت أنّه كيف نفساني غير اختياري في نفسه (فكونه معلَّق الخطاب) أي متعلّق الخطاب والتكليف من الله تعالى، ليس باعتبار نفسه لما مرّ، بل التكليف به (بسبب التكليف بالأسباب) المؤدّية إلى حصوله كالنظر في الآفاق والأنفس وفي أخلاق الرسول صلّى الله عليه وسلّم وما اختص به من الفضائل وما ظهر على يده من الكرامات والمعجزات"(ينظر: المدرس، 1972: ص 50-52). وأظن أنّ ما أتى به المولوي في منظومته الكردية لا يخالف ما أتى به في منظومة الفضيلة مضمونا وترتيبا، فإنّه أولا يعرف الإيمان ويقول ما مضمونه: التصديق هو الاعتقاد بأنّ خير البرية صادق ومصدق فيما أخبر به عن ربّه، وليس ذلك التصديق في الإيمان من جنس العلوم والمعارف، لأنّ كثيرا من أهل الكتاب عرفوا أن خير المنذرين صلّى الله عليه وسلّم رسول وكانوا كافرين به. هذا ما نقله عن أهل الكلام(ينظر: المولوي، 1988، ص34)، ثم يبدي برأيه ويقول:

ئیمان عەرەزە و کەیف نەفسانی نەك وە ئیختیار فیعلی ئینسانی

بەلام تەحسیلی ئەسبابی یەکسەر کشت ئیختیارین وەك سەرف نەزەر

تەکلیف بە ئیمان بی ئیختیاری لە هەور سەتوەت باری ئەر باری

وە باد تەکلیف بەو ئەسباوەسە ئیمانیش سەوزەی ئەو سەراوەسە

(نفس المصدر:ص40)

يعني: إنّ الإيمان عرض وكيف نفساني ولا اختيار للإنسان فيه؛ فالتكليف بالإيمان غير الاختياري إذا نزل من سحائب سطوة الباري تعالى، تكليف بمباشرة أسبابه والإيمان من ثمرات تلك المباشرة.

4 ـ حقيقة الإيمان عند السيد حسن الجوري

أشرنا فيما مرّ إلى أنّ الرسالة الكلامية للسيد حسن الجوري المريواني من أهم الآثار المكتوبة في عصر المولوي، ولها أهمية بالغة في الدراسات الكلامية. والموضوع الأصلي لهذه الرسالة البحث عن كلام الله تبارك وتعالى والمسائل المتعلقة بالكلام النفسي واللفظي وما شابههما من القضايا، وبالمناسبة وفي مقام إثبات التكلم النفسي يتحدث المؤلف عن حقيقة الإيمان وينقل تلك الأبيات الكردية من العقيدة المرضية للفاضل المولوي وبعد ذلك يرجح ما نقله الرازي عن الشيخ أبي الحسن الأشعري؛ فذهب الشيخ وأتباعه إلى أن الإيمان هو التصديق فقط وهو فعل النفس بشرط الإقرار بالشهادتين مع الاقتدار، وأما الأعمال فليست شرطا ولا ركنا.

يقول السيد حسن الجوري: "اختلف في الإيمان أنّه علم إذعاني فلا اختيار إلا في مباشرة أسبابه كما قال الفاضل عبد الرحيم التايجوزي في كرديته. وبعد نقل الأبيات المشار إليها فيما قبل، يقول: والعلم بمعنى مبدأ كشف الأمر عرض وكيف للنفس وأما بمعنى الإدراك فإضافة عند جمهور القوم وليس بكيف ولا عرض، لأن العرض من الموجود الخارجي. ومن قال بوجود الإضافة قال بوجود الفعل أيضا، فحينئذٍ يكون الإيمان ولو كان فعلا عرضا للنفس، إلا أنّه حينئذٍ لا يكون من مقولة الكيف؛ فالقول بكون الإيمان إذا كان علما كيفا، قول من قال بالوجود الذهني وأنّ العلم هو الصورة؛ أو فعل من أفعال النفس؛ أقول هو ما قرّرنا من التكلم الباطني المتأخر كأصله عن العلم القطعي، فكلام من جنس الفعل للقلب؛ ثم رأيت أنّ الرازي صرّح في كبيره بأنّ الإيمان عند الشيخ أبي الحسن الأشعري هو التصديق بالقلب وبأنّ المراد بالتصديق بالقلب هو الكلام القائم بالنفس، اهـ؛ أي لا ما هو قسم العلم؛ فشكرت ربّي على ما ألهم وعلّم؛ ثم هو فينا كالتلفظ من أفعالنا الاختيارية، فالمؤمن من يقول لا إله إلا الله محمد رسول الله، أو هو مع التلفظ به"(الجوري، 1322: ص106-107).

وواضح أنّ هذا المعتقد مبني على إثبات الكلام النفسي بمعنى التكلم الباطني الذي هو فعل للنفس والذي أثبته الجوري في رسالته حينما يقول: "كما أنّ الموجودات الأصلية موادُّ للمعلومات في الذهن بالوجود الظلّي العلمي، أي الصور الذهنية، كذلك تلك الصور الموجودات الذهنية موادُّ للكلام النفسي، إذ بعد النتزاع العقل صورة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة وحصول تلك الصور وورودِ التصور ببداهةٍ أو كسبٍ من تعريف، والحكمِ إذا كان خبرا بمعنى الإذعان العلم ببداهةٍ أو كسبٍ من حجةٍ من جانب المنتزِع، يشرع نفس المنتزِع في التكلم بما علم، أي في نسبة المحكوم عليه إلى المحكزم به المعلومين نسبة تامةً إخباريةً أو إنشائيةً، فيجعل المركب المعلوم بطور يطلق عليه اسم الكلام، وذلك الإطلاق عرف الميزان وفي اللغة، فكأنه يقول به باللفظ ويوجّهه غلى المخاطب، وهذه النسبة هي المسماة بالتكلم الباطني وبالإخبار والإنشاء والأمر إلى غير ذلك. فإنّ هذه الألقاب كما تطلق على التلفظ اللساني، تطلق على التكلم الباطني الجَناني، فهو صفة للنفس قائمة بها قياما متأصلا لا ظلّيا كما في مقام العلم؛ فظهر أنّ التكلم يباين التعقل ماهيّةً لا اعتبارا وأنّه مدلول التزامي وعقلي للكلام الملفوظ لا مطابقي له؛ وأما الكلام بالمعنى الاسمي المعنوي المدلول المطابقي للفظ وهوكلام عرف الميزان وهو الظاهر من بعض عبارات المتكلمين، فالظاهر أنّه لا يغاير المعلوم إلا بالاعتبار وتكلمه الذي قبل هذه النسبة المذكورة هو التعقل ولا يقوم بالذهن إلا قياما ظلّيا كالمعلوم"(نفس المصدر).

فالإذعان والتسليم في الإيمان من جنس ذلك التكلم الباطني أو الكلام النفسي الذي هو فعل حقيقة، وليس من جنس الإذعان العلمي أو الكلام النفسي الذي هو مدلول مطابقي للكلام اللفظي، فإنّه ليس من جنس الفعل.

5 - خاتمة

قد تبيّن مما ذكرنا أنّ الإيمان عند السيد عبد الرحيم المولوي هو التصديق، والتصديق من أقسام العلم وهو من الكيفيات النفسانية دون الأفعال الاختيارية، لأنا إذا تصورنا النسبة بين شيئين وشككنا في أنّها بالإثبات أو بالنفي ثم أقيم البرهان على ثبوتها، فالذي يحصل لنا هو الإذعان العلمي والقبول لتلك النسبة، وتحصيل تلك النسبة لا يكون إلا في مباشرة الأسباب وصرف النظر ورفع الموانع ونحو ذلك وبهذا العتبار يقع التكليف بالإيمان وهذا هو المراد بكونه كسبيا اختياريا ولا تكفي المعرفة لأنّها قد تكون بدون ذلك، فالتصديق هو المعرفة اليقينية الحاصلة بمباشرة أسبابه والمعرفة أعم وبهذا الاعتبار قال المولوي: إنّ الإيمان ليس من جنس العلوم والمعارف.

أما السيد حسن الجوري فلم يرتض مذهب المولوي وقال إنّ الإيمان هو التصديق وهو كلام النفس وفعلها وتأثيرها والمعرفة شرط له، وذلك رأي أبي الحسن الأشعري الذي أشار إليه الإمام فخر الدين الرازي في التفسير الكبير. ومبنى هذا الرأي كما أشرنا هو إثبات الكلام النفسي، لا بمعنى الكلام الذهني الظّلي المطابق للكلام اللفظي الذي هو نفس المعلوم باعتبار آخر، بل بمعنى التكلم الباطني الأصيلي الذي هو من جنس الفعل وهو مناط التكليف.

مراجع البحث

الآلوسي، شهاب الدين محمود(1985). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

أحمد، محمد شريف(2013). دروس الانفتاح على الرأي الآخر،أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين.

البينجويني، الملا عبد الرحمن(1341). حاشية البرهان في المنطق، مصر: مكتبة السعادة.

الجوري، السيد حسن(1322). الرسالة الكلامية، مخطوط: مكتبتي الشخصية.

الراغب الأصفهاني(1437). مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، قم: ذوي القربى.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(2000). أساس البلاغة، بيروت: دار الفكر.

الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر(د.ت). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، قم: نشر أدب الحوزه.

القزلجي، الملا علي(2019). رسالة أجزاء القضية، دراسة وتحقيق: محمد عبد الله فتح الله البينجويني، سوران: مطبعة جامعة سوران.

الكلنبوي، اسماعيل بن مصطفى المعروف بشيخ زاده(1341). كتاب البرهان، مصر: مكتبة السعادة.

المدرس، عبد الكريم(1972). الوسيلة في شرح الفضيلة، بغداد: مطبعة الإرشاد.

المدرس، عبدالكريم(د.ت). شەرحي عەقيدەي مرضيه، د.م: د.مط.

پوختە

سەيید عەبدولڕەحیم مەولەوی، جگە لەوەی شاعیرێکی بێ وێنەیە، بە یەکێک لە زانایانی دیاری سەردەمی خۆی دادەنرێت و فەزیلەتدار و شارەزا بووە لە زانستە ئیسلامییەکاندا، بەتایبەتی لە بواری ئیلاهیات و عەقیدەدا. مەنزوومە بەناوبانگەکانی بە سێ زمانی عەرەبی، فارسی و کوردی، باشترین بەڵگەی ئەمەن. مەولەوی لە نێو هاوچەرخەکانی و زانا و مامۆستا بەناوبانگەکاندا پێگەیەکی بەرزی لە ئیلاهیاتدا هەبووە، لەوانە زانا سەید حەسەن چۆڕی، نووسەری ڕیسالەی کەلامی، کە بە یەکێک لە گرنگترین بەرهەمە کەلامییەکانی ئەو سەردەمە دادەنرا. بەڵگەی پلە و پایەی بەرزی مەولەوی ئەوەیە کە لە گەڵ زانایانی هاوچەرخیدا وت و وێژی هەبووە. لەوانەی وا سەید حەسەن چۆڕی لە کتێبەکەیدا باسی لێکردووەئەوەیە کە ئایا ئیمان بابەتێکی مەعریفی ملکەچانەیە یان کردەی نەفسە؟ لەو چوارچێوەیەشدا بەیتەکانی مەولەوی لە عەقیدە کوردییەکەیەوە وەرئەگرێتەوە و بە مەبەستی شکۆمەندکردنی پێگەی مەولەوی و بەرزکردنەوەی پێگەی ئەو بە گەورە ناوی دەبات. پاشان دوای ئەوە ڕەخنە لە بۆچوونی مەولەوی دەگرێت و ئەوەی بە باش و قبوڵکراوی دەزانێت دەریدەبڕێت دەڵێت ئەمە کە پێی گەیشتووم ئیلهامێکی خودایییە وئیلاهیناسە کۆنەکان لەسەر ئەم بابەتە باسیان کردووە. نووسەر لەم نووسینەدا جیاوازی بیروڕای نێوان مەولەوی و سەید حەسەن چۆڕی سەبارەت بە حەقیقەتی ئیمان دەکۆڵێتەوە، هەروەها ڕۆشنایی دەخاتە سەر ئەوەی کە مەولەوی لە مەنزوومە کەلامییەکانیدا لە بارەی ئیمانەوە دەیڵێت و ئەو ڕەخنانەی کە سەیید حەسەن چۆڕی دەیانگرێتە سەر مەولەوی لەم بابەتەدا..

وشەی سەرەکی: سەید عەبدولڕەحیم مەولەوی، سەید حەسەن چۆڕی، ئیمان، ملکەچبوون، کردەی نەفس..

The theological disagreement between Sayyed Abdul Rahim Al-Mawlawi and his contemporaries

(The truth of faith according to Mawlawi and Sayyed Hassan Al-churi as an example)

Abstract

Sayyed Abdul Rahim Al-Mawlawi, in addition to being an undisputed poet, is considered one of the prominent scholars of his time. He was virtuous and knowledgeable in Islamic sciences, especially in theology. His Theological poems in the three languages, Arabic, Persian, and Kurdish, are the best evidence of this. Mawlawi had a high status in theology among his contemporaries, famous scholars and teachers, including Sayyid Hassan Al-churi, the author of the theological treatise, which was considered one of the most important theological works of that era. This status is evidenced by what has been reported from Mawlawi and from his contemporaries in terms of criticism, conflicting opinions, and theological disagreements, including what Sayyed Hassan Al-churi has proven to us in his book in the search for the truth of faith. Is it a matter of submissive knowledge or is it an act

of the soul? In this context, he quotes from Mawlawi verses from his Kurdish poem, calling him Al-Fadil in order to glorify his position and exalt his status. Then after that, he criticizes Mawlawi's opinion and expresses what he sees as good and acceptable, basing what his Lord inspired on him on what the ancient theologians stated on this issue. The writer in this article examines the difference of opinion between Mawlawi and Sayyed Hassan Al-churi regarding the truth of faith, and sheds light on what Mawlawi brought in his theological systems on the subject of faith and what Al-churi conveyed in the theological message and his criticism of his opinion on that issue.

Keywords: Sayyed Abd al-Rahim al-Mawlawi, Sayyed Hassan al-churi, faith, submission, action of the soul.